مساحة الضفة الفلسطينية المحتلة، و٤٢ بالمئة من مساحة أراضي قطاع غزة حتى العام ١٩٨٨[٣٩]، وأقامت عليها، الى غاية نيسان (ابريل) ١٩٨٧، ٢٢٢ مستوطنة، منها ١٩٩ في الضفة الفلسطينية المحتلة، و٢٣ مستوطنة في قطاع غزة[٤٠]. كذلك تمّ الاتفاق على اقامة عشرين مستوطنة جديدة سنوياً، وفقاً لبرنامج حكومة الوحدة الوطنية في اسرائيل، التي تشكّلت في العام ١٩٨٨، وانهارت في آذار (مارس) العام ١٩٩٠[٤١]. ثم ازدادت حدة هذه السياسة، على هذا الصعيد، في ظل تحالف الليكود مع اليمين المتطرّف، بعد انهيار حكومة الوحدة الوطنية، وكذلك بفضل تسارع وتيرة هجرة اليهود السوفيات، وبدء مفاوضات السلام العربية ـ الاسرائيلية في تشرين الاول (اكتوبر) العام ١٩٩١.

وترتب على سياسة الاستيطان ومصادرة الاراضي، احداث تغييرات في التقسيمات الادارية القائمة في المناطق الفلسطينية المحتلة، واجراء تعديلات واسعة على حدودها التنظيمية، وعلى شبكة الطرق الواصلة بينها. ومن جهة أخرى، تمّ تنظيم المستوطنات الاسرائيلية في مجالس اقليمية ومحلية مستقلّة، واخضاعها لقواعد قانونية مغايرة للتشريعات التي تحكم الارض الفلسطينية المحتلة، خلافاً لما تقضي به قواعد القانون الدولي. وتمسّ هذه التغييرات، بشكل أساس، نظام الادارة المحلية في الارض الفلسطينية المحتلة.

تعديل التقسيمات الادارية

تستهدف الدولة من التقسيمات الادارية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، كما تتوخّى الحرص على وحدة الأمة وترابطها في جميع المجالات، وتسهيل معاملات السكان وتقريب الادارة منهم. ومن هنا، فان قواعد الاحتلال الحربي تمنع على السلطة المحتلة احداث تغييرات في التقسيمات الادارية القائمة في الاقليم المحتل.

كانت الضفة الفلسطينية مقسمة الى ثلاث محافظات قبل الاحتلال، هي: محافظات القدس والخليل ونابلس. الاّ ان الاحتلال قسّمها الى سبع مناطق ادارية وعسكرية هي: ألوية الخليل ونابلس ورام الله وبيت لحم وجنين واريحا وطولكرم. وسلخ قضاء القدس عن المناطق المحتلة وأُدخل تعديل في حدوده ليشمل منطقة أوسع من التي كان عليها قبل الاحتلال، وتقرّر اخضاعه للقوانين والادارة الاسرائيلية. وبذلك فان سلطات الاحتلال الاسرائيلية استهدفت من اعادة تقسيم الضفة تحقيق أهدافها التوسّعية بضم مدينة القدس خلافاً لأحكام القانون الدولي، وإحكام سيطرتها على باقي اجزاء الضفة الفلسطينية بتجزئتها الى مناطق صغيرة تسهل السيطرة عليها في جميع المجالات. وقد كانت محافظة نابلس هي المقصودة بحكم الاهمية الخاصة لهذه المدينة، ولثقلها السياسي في الارض المحتلة ككل[٤٢].

امّا قطاع غزة، فقد كان مقسّماً، في ظل الحكم المصري، الى أربع مناطق ادارية، هي غزة ودير البلح وخان يونس ورفح. وبعد الاحتلال، تمّ دمجها، اعتباطاً، بالاراضي المصرية المحتلة على الرغم من اختلاف النظام القانوني والاداري للمنطقتين. وتمّ تقسيمها جميعاً الى ثلاثة أقضية، هي: قضاء غزة وقضاء خان يونس وقضاء العريش، وأُضيف اليها قضاء شمال سيناء فيما بعد. وأخضعت اسرائيل تلك المنطقة لقيادة عسكرية خاصة تحكم فيها من خلال قوانين الانتداب البريطاني والقوانين المصرية[٤٣]. ومع ذلك، فان السياسة العامة للاحتلال فيها كانت مطابقة للسياسة المتّبعة في الضفة الفلسطينية؛ ومن هنا جاءت الأوامر العسكرية في المنطقتين متشابهة في المضمون ومختلفة في الارقام والتواريخ[٤٤]. وبعد الانسحاب الاسرائيلي من على الاراضي المصرية بموجب معاهدة الصلح